



تقرير عن الأوضاع في غزة من قبل منسق الشؤون الإنسانية

18 - 17 كانون الثاني 2009 - لغاية الساعة الخامسة مساءً

"حيثما حصل قصف مباشر لمدرسة تابعة للأونروا التي كانت تستوعب 1,600 نازح وعندما يعرف الجيش الاسرائيلي احداثيات هذه المباني ومن فيها، وحيث تحصل هذه الأحداث وهي الأحداث في مجموعة من الهجمات المباشرة وغير المباشرة على مرافق الأونروا، يتوجب التحقيق بها للتأكد اذا ما تم اقتراح جرائم حرب".

كريستوفر غانيس، الناطق الرسمي باسم الأونروا

وبعد اجتماع الحكومة الأمنية الاسرائيلية المصغرة بتاريخ 17 كانون الثاني، أعلن رئيس الوزراء الاسرائيلي وقف اطلاق النار احادي الجانب في غزة حيث بدأ سريان مفعوله عند الساعة الثانية بعد منتصف الليل بالتوقيت المحلي بتاريخ 18 كانون الثاني. وأضاف ان القوات الاسرائيلية ستبقى في قطاع غزة "في الوقت الراهن" وسترد على اطلاق النار من المسلحين. من جهتها، أعلنت حركة حماس في بداية الأمر انها ستستمر في الأعمال العدائية لحين سحب اسرائيل لقواتها ولحين فتح المعابر الحدودية وانتهاء القيود على دخول البضائع الى غزة. وأعلنت حركة حماس عصر يوم الثامن عشر من كانون الثاني عن وقف اطلاق للنار معلنة انها ستعطي القوات الاسرائيلية اسبوعاً واحداً لمغادرة قطاع غزة.

ويأتي وقف اطلاق النار بعد 22 يوماً من القصف البري والجوي والبحري الذي أدى الى مقتل 1,300 فلسطيني طبقاً لوزارة الصحة الفلسطينية، بالإضافة الى التسبب في دمار واسع النطاق في المنازل والبنية التحتية العامة في كافة انحاء القطاع. أوضاع امدادات السلع الغذائية والوقود وتوفير الخدمات الطبية وخدمات المياه والصرف الصحي ما زالت حرجية. وحذر برنامج الأمم المتحدة الانمائي في بيان صحفي بتاريخ 18 كانون الثاني "ان التبعات على المدى البعيد لهذا النزاع الأخير من ناحية التعافي والتنمية ستكون هائلة. هناك تهديد للحياة المعيشية وممتلكات آلاف المدنيين من خلال تدمير الموارد الانتاجية، مثل حقول الفواكه وتجارة الاسماك والصناعات الأساسية".

حماية المدنيين

استمر الوجود العسكري الإسرائيلي في المنطقة الشمالية ومنطقة الحدود الشرقية ومنطقة حدود رفح بالرغم من صدور تقارير تشير الى أن القوات الاسرائيلية بدأت بالانسحاب من بعض المناطق في مدينة غزة ورفع بعد اعلان وقف اطلاق النار. قبل وقف اطلاق النار من جانب حماس، استمر الفلسطينيون باطلاق الصواريخ وقذائف الهاون على اسرائيل وأدت النيران الاسرائيلية الى عدد من الاصابات في صفوف الفلسطينيين.

وفي مساء يوم السادس عشر من كانون الثاني، اصابت غارة جوية منزل في مخيم البريج للاجئين مما أدى الى مقتل أم وخمسة من أطفالها. وقتل سبعة أشخاص كانوا يشاركون في بيت العزاء في مدينة غزة في نفس اليوم عندما ضربت قذيفة المنزل، بما يتضمن ثلاث أخوة للمتوفى. وفي نفس الليلة، اصابت قذيفة اسرائيلية منزل أبو عيشة في جباليا مما أدى الى مقتل ثلاث بنات وبنات عمهم.

الأرقام من وزارة الصحة لغاية 18 كانون الثاني الساعة الرابعة عصرا وصلت إلى 1,300 قتيل فلسطيني، منهم 410 أطفال و 104 نساء. على صعيد الجرحى، يوجد ما لا يقل عن 5,300 جريح، منهم 1,855 طفل و 795 امرأة. الخطر الذي تتعرض له الطواقم الطبية وصعوبة الوصول إلى الجرحى من تحت المباني المدمرة يجعل من عملية الإخلاء الصحيحة وتقدير الخسائر البشرية أمرا بالغ الصعوبة، بما فيه تحديد الرقم الدقيق لعدد الخسائر البشرية في صفوف المدنيين الفلسطينيين من الذكور. وتم انتشار ما يقرب من 100 جثة اليوم من مناطق كانت القوات الاسرائيلية قد انسحبت منها، ويتوقع إيجاد المزيد من الجثث عند اكتمال انسحاب الجيش الاسرائيلي من غزة.

قتل تسعة جنود إسرائيليون منذ 27 كانون الأول. طبقا لنجمة داوود الحمراء، وصلت الخسائر البشرية في صفوف المدنيين الإسرائيليين إلى أربع وفيات و 84 إصابة منذ 27 كانون الثاني.

أرقام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لا تتضمن أرقام الفلسطينيين أو الإسرائيليين الذين تم معالجتهم من آثار الصدمة.

مرافق الأمم المتحدة

بتاريخ 17 كانون الثاني، أصابت عدد من قذائف الفسفور الحارقة ساحة مدرسة تابعة للأنروا في بيت لاهيا مما سبب الفرع في صفوف المدنيين البالغ عددهم 1,600 شخص ممن هربوا من منازلهم سعيا إلى ملاجئ آمنة. وخلال إخلاء الملجأ، ضربت قذيفة متفجرة الطابق الثالث من المدرسة مما أدى إلى مقتل اثنين أخوة في الخامسة والسابعة من عمرهما، وإصابة 14 شخص آخر، بما فيه أم الطفلين. وطالبت الأنروا فتح تحقيق مستقل في هذه الحادثة. وتضرر ما مجموعه 50 مرفق تابع للأمم المتحدة منذ 27 كانون الأول. لا يوجد أية ملاجئ لتلقي من القتال في قطاع غزة ولا يوجد أي نظام إنذار مبكر لتحذير الناس من قصف متوقع أو قادم.

الملاجئ

تشغل الأنروا حاليا 50 ملجأ طارئ يتسع لما مجموعه 50,896 مواطن في غزة. يوجد اكتظاظ في العديد من الملاجئ التي هي عبارة عن مدارس. وما قبل العملية، كانت الأنروا قد اشترت وخزنت سلع غير غذائية إلى 5,000 شخص. وبسبب الأعداد غير المسبوقة من الناس النازحين والباحثين عن ملاجئ، تمكنت الأنروا من توفير مستويات أساسية فقط من الدعم، بما يتضمن الغذاء والمياه. الملاجئ، خاصة في الشمال، بحاجة ماسة إلى سلع أساسية غير غذائية. وبشكل إجمالي، يوجد في كافة الملاجئ الخمسين نقص يزيد عن 23,000 غطاء وفرشات.

وهناك حاجة أيضا إلى مواد البناء في القطاع. يوجد آلاف من العائلات التي هدمت منازلهم يكافحون من أجل البقاء في أماكن دافئة بسبب عدم وجود أية مواد لتساعدتهم في إصلاح الأضرار التي أصابت منازلهم.

الصحة

لقد تم استنفاد كامل طاقات المستشفيات ووحدات العناية المكثفة التي تعاني من ضغط شديد بسبب الأعداد المرتفعة من الجرحى الذين يأتون للعلاج، فيما تواجه الطواقم الطبية توترا شديدا بعد 22 يوما من الأزمة.

طبقا لمنظمة الصحة العالمية، حصل تدمير كامل لمبنى الإدارة ومحطة الطوارئ والإسعاف في مستشفى القدس التابع لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني عندما تم قصفها بتاريخ 15 كانون الثاني. وحصلت أضرار لسقف المستشفى والممر. حاليا المستشفى لا يعمل. وخلال هجوم آخر في نفس اليوم، تضرر الجدار الشرقي لقسم الشبخوخة في مستشفى الوفاء لإعادة التأهيل شرق مدينة غزة. بالرغم من الأضرار، يستمر المستشفى في توفير الرعاية الصحية.

وبعد تلك الأحداث، تم إخلاء 60 مريض من مستشفى القدس والوفاء إلى مستشفى الشفاء، مما زاد من العبء على قدرات المستشفى التي تعاني أصلا من الاكتظاظ.

بتاريخ 16 كانون الثاني، قامت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بالتنسيق لايصال أكثر من 25,000 لتر من الوقود الى عشر مستشفيات وعيادات في مدينة غزة. هناك حاجة ماسة الى الوقود لمولدات المستشفيات بالإضافة الى سيارات الاسعاف من اجل التحرك وجلب الجرحى والمرضى. وخلال آخر يومين، تم توفير مولدات الى مستشفى الشفاء من أجل تجنب انقطاع التيار، خاصة للمرضى في وحدة الرعاية المكثفة.

المياه والصرف الصحي

بتاريخ 18 كانون الثاني، يوجد 100,000 مواطن اضافي ممن حصلوا على المياه الا ان هنالك ما يقرب من 400,000 نسمة ممن لا تتوفر لديهم المياه، وقد جاء التحسن بسبب الاستئناف الجزئي لتوفير التيار الكهربائي، وبسبب قيام مصلحة مياه البلديات الساحلية باعادة توفير وقود الى بعض آبار المياه وتوزيع مياه الشرب من قبل العديد من المنظمات غير الحكومية (بما يتضمن ACF ومؤسسة انقاذ الطفل)، خاصة في غزة وشمالي غزة. يمكن تحسين وفرة المياه في حال توفير ممر آمن الى مصلحة مياه البلديات الساحلية لاصلاح ثلاث خطوط تحويلية مدمرة الى الشرق من مدينة غزة، وشمالي غزة والمنطقة الوسطى. وتم تدمير خط رئيسي في منطقة خزاعة الى الشرق من خان يونس مما أدى الى قطع المياه عن 25,000 نسمة.

وبعد زيارة الى محطة معالجة المياه العادمة في مدينة غزة، أكدت مصلحة مياه البلديات الساحلية أن ما مجموعه 2 مليون لتر من مياه الصرف الصحي في البركة التي قصفت بتاريخ 10 كانون الثاني كانت قد تسربت الى الاراضي الزراعية المحيطة. مضخات التفريغ في المحطة لا تعمل بسبب نقص الوقود ولا تستطيع المحطة تفريغ المياه الى البحر الا اذا تم استبدال أو اصلاح البطاريات.

وما زالت مضخة مياه الصرف الصحي التي تنقل المياه من بيت حانون الى محطة بيت لاهيا لمعالجة مياه الصرف الصحي متضررة. طبقاً لمصلحة مياه البلديات الساحلية، يتسرب 30 متر مكعب من مياه الصرف الصحي الى شوارع بيت حانون كل ساعة.

الغذاء

ما زال سكان غزة يعانون من مصاعب في الوصول الى المواد الغذائية بسبب الوضع الأمني ونقص السيولة النقدية. بالإضافة الى ذلك، حصل ارتفاع كبير على أسعار المواد الغذائية منذ بداية العملية العسكرية الاسرائيلية بسبب النقص الواضح في السلع الغذائية الأساسية والمدخلات الزراعية (المياه، الكهرباء، الوقود، علف الماشية، والأسمدة) في كافة أنحاء القطاع. طبقاً للمشاهدات الميدانية لبرنامج الأغذية العالمي، ارتفع سعر الدجاج بنسبة 23% والطحين بنسبة 45%، وسعر الفلفل بنسبة 100% وسعر البندورة بنسبة 500%.

بتاريخ 17 كانون الثاني، وزع برنامج الأغذية العالمي 98 طن من الغذاء الى 800 اسرة في محافظة غزة. اضافة الى التوزيع المنتظم، قام برنامج الأغذية العالمي بتوزيع 2,7 طن من الخبز في بيت لاهيا و1,8 طن في بيت حانون بتاريخ 16 كانون الثاني. ووزعت الاونروا رزم غذائية الى 874 عائلة بتاريخ 17 كانون الثاني.

الكهرباء

منذ مساء السابع عشر من كانون الثاني، يحصل معظم السكان على تيار كهربائي منقطع الا ان بعض الاسر لا تحصل على اي تيار كهربائي بسبب الضرر المحلي الذي اصاب الشبكة. تحصل معظم المناطق في محافظتي غزة وشمالي غزة على الكهرباء لفترة 10-12 ساعة في اليوم. تحصل المنازل في المنطقة الوسطى وخان يونس على الكهرباء لفترة تصل الى 12-16 ساعة في اليوم. تحصل رفح على تيار كهربائي لفترة 18-20 ساعة في اليوم.

يتم تشغيل محطة غزة للطاقة بشكل جزئي (30 ميغاواط من أصل 80 ميغاواط) ولم يكن بالإمكان تشغيل التوربينات الإضافية. بتاريخ 18 كانون الثاني، تسلمت محطة غزة للطاقة 90,000 لتر من الوقود الصناعي من مخزن التعبئة على معبر ناحال عوز. بالرغم من ادخال الوقود الصناعي الى غزة، لا تتسلم محطة غزة للطاقة على وقود كاف: تحتاج المحطة الى 45,000 لتر من الوقود الصناعي كل يوم لانتاج كامل طاقتها الانتاجية (80 ميغاواط).

بالرغم من اصلاح معظم خطوط التغذية، ما زال هناك خطان مدمران في شمالي غزة.

السيولة النقدية

حاليا يوجد قيود على التحويل المنتظم للعملة بين البنوك الفلسطينية في الضفة الغربية والبنوك النظيرة في قطاع غزة. منعت هذه القيود السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية من دفع الرواتب الى موظفي الخدمة المدنية في السلطة الفلسطينية ومنعت البنوك من العمل. اضافة الى ذلك، منع ذلك الاونروا من دفع الرواتب الى موظفيها في غزة وفي سبيل استكمال تنفيذ برنامج المساعدة النقدية للمعوزين في غزة (94,000 مستفيد).

المعابر

تم فتح معابر كيريم شالوم، كارني ورفح بتاريخ 18 كانون الثاني.

بتاريخ 17 كانون الثاني، دخل إلى غزة عبر معبر كيريم شالوم 51 شاحنة، بما يتضمن 10 شاحنات للمنظمات الإنسانية. وتم إدخال 115,000 لتر من الوقود الصناعي الى محطة غزة للطاقة. وتم السماح بادخال 7 شاحنات من الأدوية ولوازم الاغاثة، وطاقم طبي مكون من 27 فرد عبر معبر رفح، وتم اخلاء 27 حالة طبية عبر معبر رفح.

بتاريخ 16 كانون الثاني، دخل إلى غزة عبر معبر كيريم شالوم 73 شاحنة، بما يتضمن 12 شاحنات للمنظمات الإنسانية. وتم إدخال 150,000 لتر من الوقود الصناعي الى محطة غزة للطاقة. وتم السماح بعبور 21 طبيب ومواطن فلسطيني كانوا عالقين على المعبر وسيارتي اسعاف و 10 شاحنات من المساعدات الطبية عبر معبر رفح. وتم اخلاء ثلاث حالات طبية عبر معبر رفح.

التمويل

لمعرفة التفاصيل حول خطة الاستجابة المبدئية وقائمة احتياجات التمويل الآتية، الرجاء زيارة: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_gaza_crisis_cap_funding_2009_english.pdf

الاحتياجات ذات الأولوية

حماية المدنيين: يعاني السكان المدنيون تحت وطأة العنف. يتوجب على أطراف النزاع أن تحترم معايير القانون الإنساني الدولي، خاصة مبادئ التمييز بين المدنيين والمسلحين والتناسب في استخدام القوة.

حرية حركة سيارات الإسعاف وطواقم الإنقاذ: يوجد عدد غير محدد من القتلى والجرحى والناس العالقين في منازلهم التي قصفت وفي المناطق التي تشهد الأعمال العدائية. إن إخلاء الجرحى والممر الآمن لسيارات الإسعاف والعاملين في الطواقم الطبية تعتبر من المبادئ الأساسية للقانون الإنساني الدولي ويجب تسهيل مرورهم في كافة الأوقات.

فتح المعابر: يجب زيادة عدد الشاحنات إلى قطاع غزة. يجب فتح معابر إضافية بشكل عاجل، بما فيه معبر كارني من أجل توفير القمح بكميات كبيرة.

الكهرباء: ضرورة لتشغيل الخدمات داخل قطاع غزة، خاصة الخدمات الصحية وخدمات المياه والصرف الصحي. لم يتم تصميم المحولات للعمل أكثر من 8 ساعات في اليوم ويجب عدم الاعتماد عليها للاستخدام المطول. بالرغم من بذل جهود لإصلاح الأضرار في الخطوط الكهربائية وجلب المحولات الضرورية والسماح بإصلاح محولات أخرى، هناك ضرورة للقيام بعمل إضافي.

الوقود: الوقود الصناعي ضروري لتشغيل محطة غزة للطاقة التي أغلقت منذ 30 كانون الأول لكنه أعيد تشغيلها بتاريخ 10 كانون الثاني. يجب إبقاء معبر ناحال عوز مفتوحاً لأنه المعبر الوحيد الذي يمكن أن يسهل نقل كميات كافية من الوقود من أجل إعادة تشغيل عمليات محطة الطاقة وإعادة تخزين كميات احتياطية من الوقود في قطاع غزة. يجب تسهيل عملية إيصال الوقود إلى الأماكن المخصصة.

السيولة النقدية: قضية السيولة النقدية ما زالت تشكل أولوية عليا. لم تدخل إلى قطاع غزة سيولة نقدية حيث هناك حاجة ماسة لها. يجب إقامة نظام يضمن التحويل المنتظم الشهري للسيولة النقدية – وليس فقط للمنظمات الدولية لكي تقوم بإيصال المساعدات الإنسانية، بل أيضاً لدفع رواتب موظفي السلطة الفلسطينية. فبدون وجود نظام بنكي فاعل في غزة، ستكون جهود المعافاة في خطر جدي.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

صندوق بريد 38712، القدس الشرقية، هاتف رقم: 2-5825653/582996 (+972)، فاكس: 2-5825841 (+972)

ochaopt@un.org

www.ochaopt.org

لنص باللغة الانجليزية:

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_gaza_humanitarian_situation_report_2009_01_18_english.pdf